

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٧٥

الأربعاء، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس باولو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرسمان

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2015/51)

1503029 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالصينية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، نيابة عن المجلس، بسعادة السيد كريستيان باروس ميليت، الممثل الدائم لشيلي، على عمله بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وأنا على ثقة بأنني أعبّر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس حين أعرب عن عميق التقدير للسفير باروس ميليت وفريقه على ما أبدياه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال.

أُقر جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2015/51)

الرئيس (تكلم بالصينية): عملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وعملاً بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وعملاً بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسفير سيديكو الذي يشارك في جلسة اليوم عبْر التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/51، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاي.

السيد كاي (تكلم بالإنكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنّئكم، سيدي، على تولّي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أشكركم على أخذكم المبادرة بتعميم العديد من الأسئلة المكتوبة قبل الإحاطة الإعلامية اليوم. وآمل أن أغطي في إحاطتي الإعلامية أمام الجلسة المفتوحة الكثير من تلك الأسئلة؛ وستتم الإجابة عن الأسئلة الأخرى في الجلسة المغلقة. وأشكركم أيضاً على هذه الفرصة لموافاة المجلس بشأن الصومال. وأشعر بسرور خاص لكوني أفعل ذلك مع صديقي وزميلي، السفير سيديكو. فالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فريدة وقوية وأساسية للنجاح.

وأود أن أستخدم هذه الإحاطة الإعلامية، إذا أذنتم لي، لإمعان النظر في التحديات الماثلة أمامنا هذه السنة. فحين أتطلع إلى عام ٢٠١٥، أشعر بالحماسة والقلق معاً. وأنا متحمِّس لأنَّ هذه السنة ستكون حاسمة بالنسبة لتحديد ما إذا كان الصومال سيصبح دولة اتحادية وموحدة تنعم بالسلام وبالنسبة لكيفية حدوث ذلك. ويساورني القلق لأنَّه في ظل التحديات والمخاطر الكبيرة، سيكون للتأخيرات والانتكاسات تأثير أكبر في هذه السنة من تأثيرها في السنة الماضية.

إن عام ٢٠١٥ ينبغي أن يكون سنة النظام الاتحادي والإنجاز. وتبقى رؤية الحكومة الاتحادية لعام ٢٠١٦ هي الخطة. لكنَّ الجداول الزمنية قد قصرت كثيراً، وذلك أساسا بسبب الأزمات السياسية المتكررة. وعلينا أولاً تسريع الزخم الذي تم توليده في عام ٢٠١٤ في عملية النظام الاتحادي،

ولا سيما بناء قدرات الإدارات الإقليمية المؤقتة القائمة وإنشاء إدارات جديدة في الأماكن التي لا توجد فيها. وفي غضون الأشهر القليلة المقبلة، نحن بحاجة إلى أن نرى جميع الإدارات الإقليمية المؤقتة وقد أُنشئت. وإنني أرحب بالعزم على إنشاء منتدى تشاوري أقاليمي في الصومال بدون إبطاء.

ثانياً، في ظل توقع إجراء استفتاء دستوري في مطلع عام ٢٠١٦، سيكون من الضروري الانتهاء في هذه السنة من القسط الأكبر من الاستعراض الدستوري، بما في ذلك المناقشات الهامة بشأن تقاسم السلطة والموارد.

ثالثاً، يجب اتخاذ القرارات وإجراء التحضيرات الرئيسية لاستفتاء وانتخابات عام ٢٠١٦. ولا بدَّ من تشكيل وتفعيل اللجنة المستقلة الوطنية للانتخابات ولجنة الحدود والاتحاد بصورة عاجلة. ويتعين علينا مواصلة دعم وبناء قيادة وقدرات الحكومة الاتحادية، لكنَّ المدخل إلى ذلك سيكون العمليات السياسية الشاملة للجميع. وعلى أقاليم الصومال أن تؤدي دوراً كاملاً في عمليات بناء الدولة وبناء السلام، ولا بدَّ من إشراك الأقليات والجماعات المهمَّشة فيها. ويجب تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها على المستوى المحلي والوطني. وأذكر بقلق أنَّ الأقوال والنوايا الطيبة لم تُترجَم حتى الآن إلى عمل، في ما يتعلق باختيار النساء لتولي مناصب عليا. وتقع على كاهل شيوخ القبائل والقادة السياسيين مسؤولية ضمان حدوث ذلك.

إنَّ القتال السياسي من على شاكلة ذلك الذي شهدناه في السنة الماضية يمكن أن يعرقل المشروع بأكمله. وقد عطَّلت أحدث أزمة جميع الأعمال الحكومية الرئيسية طوال أكثر من ثلاثة أشهر وتركت البرلمان مُقسماً ومشتَّتاً. وإنني أرحب بتعيين رئيس الوزراء الجديد، السيد عمر عبد الرشيد علي شرمركي، لكنني أشعر بخيبة أمل لأنه لم يتسن حتى الآن التوصل إلى اتفاق مع البرلمان على تشكيل حكومة جديدة.

وحالما تُقَرُّ حكومة جديدة، لا بُدّ من تفادي حدوث أزمات مستقبلا. وللقيام بذلك، يتحمل القادة الاتحاديون والمؤسسات الاتحادية، بما فيها البرلمان، مسؤولية عن تحسين ممارسات عملهم والشفافية والتواصل فيما بينهم. ويتحمل أولئك الذين يملكون القدر الأكبر من السلطة والتأثير المسؤولية الكبرى عن إيجاد تسويات عملية. وهم سيخضعون للمساءلة من قِبل الصوماليين والشركاء الدوليين في حالة استمرار عدم الاستقرار وحدوث المزيد من التأخيرات.

إنَّ أهمية العملية السياسية في هذه السنة ستزيد الرهانات على الساحة السياسية الصومالية. ويساورني القلق إزاء تزايد التوترات مع اقتراب انتخابات عام ٢٠١٦. وسيحقق شعب الصومال ومؤسساته الناشئة فتحا جديدا تاريخيا في هذه السنة، مع تقدُّم البلد على طريق النظام الاتحادي والديمقراطية. وعلى القادة السياسيين للبلد توجيه هذه العملية بمسؤولية وبناء الثقة بين جميع الفئات وتنحية المصالح الضيقة جانباً. فروح التسوية هي السمة المميزة للقوة لا الضعف.

إنَّ تضحية وشجاعة وتفاني بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي كان لها تأثير حاسم على الأمن في الصومال. وأدّى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دوراً فعَّالاً بشكل استثنائي في هذا النجاح في عام ٢٠١٤، وهو يستحق الثناء، وكذلك الاتحاد الأوروبي على دوره في تحمل الكثير من تكاليف بعثة الاتحاد الأفريقي وإرسال بعثة التدريب التابعة له إلى مقديشو.

وستواصل الحملة ضد حركة الشباب إحراز تقدم في عام ٢٠١٥. وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي سيواصلان مكافحة النهج غير النمطي لتلك الحركة. وهما بحاجة إلى القدرة الملائمة لدحر هذا الخطر. ومكافحة الإرهاب تستدعي أيضاً نهجاً إقليمياً أكثر اتساقاً، داخل الصومال وفي القرن الأفريقي على نطاق أوسع، لتقويض

قدرة حركة الشباب وتمويلها ونواياها عبْر الحدود. ويجب أن يتحسَّن الأمن للمدنيين الصوماليين. وحركة الشباب ليست التهديد الوحيد الذي يواجهونه. ويتعين على الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي والسلطات الاتحادية والإقليمية أن تعي الاحتمال المستمر لأن تؤدي الخلافات المحلية بين العشائر إلى نشوب صراع، وأن تتصدى لذلك.

وإنني ممتنٌّ على اهتمام المجلس بضرورة تأمين طرق الإمدادات الرئيسية إلى المناطق المُحرَّرة حيث أن أمورا كثيرة تتوقف على ذلك. والوصول المأمون سيحسِّن العمليات العسكرية ويمكِّنها، ويسمح بتقديم الإمدادات الإنسانية المستقلة والمحايدة والقائمة على أساس الاحتياجات وسيسمح، وهذا أمر في غاية الأهمية، باستئناف النشاط التجاري الطبيعي.

ويجب تحقيق الاستقرار في هذا العام. ونحن بحاجة إلى أساليب مبتكَرة لتسريع الإنجاز الذي يعزز مشروعية الإدارات المحلية. وسنحتاج جماعياً إلى قبول وإدارة المخاطر التي تنطوي عليها تلك البرامج. وإنني أتطلع إلى التوسع في تنفيذ استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار، وخاصة أنشطة المصالحة المحلية وبناء السلام. وللقيام بذلك، نحتاج إلى تعزيز تأمين التنقل داخل المناطق المحررة.

إنَّ تعزيز سيادة القانون جزء هام من مكاسب السلام في المناطق المستعادة حديثاً وجزء رئيسي في عملية بناء الدولة على نطاق أوسع. وعلينا في هذه السنة أن نسهم في توفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية لمؤسسات قطاع العدالة – الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية – في الأقاليم.

وفي عام ٢٠١٥، سنحتاج أيضاً إلى إرساء الأسس لقطاع دفاع صومالي مستدام. وتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهُّد بها في اجتماع لندن الأمني في أيلول/سبتمبر سيكون أمراً رئيسياً. وتتمثل التحديات في توفير دعم متَّسق لِ ٩٠٠ ١٠ فرد من الجيش الوطني الصومالي ينفذون عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإعداد خطة لقطاع الدفاع وبناء هيكل أمني وطني متَّسق وإدماج الميليشيات في القوات الأمنية الوطنية. ويجب أن يكون ذلك كله واقعياً من الناحية السياسية وأن يجري الاسترشاد فيه بروح العملية الاتحادية. كما يجب أن يكون مستداماً من الناحية المالية.

ويبقى الصومال أحد أخطر الأماكن التي أصدر المجلس ولايات لتنفيذ عمليات فيها. وإنني أشيد بأعمال وتضحيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية خلال السنة الماضية. وقد أحزنتنا جميعاً الخسائر البشرية التي خلفها اعتداء ٢٥ كانون الأول/ديسمبر داخل منطقة مطار مقديشو الدولي.

وأشكر أعضاء المجلس على بياناتهم الصادقة الزاخرة بالدعم والتضامن.

كما أشعر بالامتنان البالغ للعمل المهني لوحدة حراسة الأمم المتحدة الذي اضطلعت به أوغندا. فقد مكنتنا في ٢٠١٤ من توسيع نطاق وجودنا في مقديشو. وبدونها، لما تسنى لنا تحقيق الولايتين اللتين حددهما المجلس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولكن، مثلما قمنا بتوسيع نطاق وجودنا، جرى توسيع نطاق وحدة الحراسة إلى أقصى طاقتها. وستزيد عام ٢٠١٥ الطلبات على خدمات الأمم المتحدة. وسنحتاج إلى توسيع نطاق تواجدنا في المناطق لدعم الاستقرار وتحقيق رؤية عام ٢٠١٦. وسيتطلب ذلك زيادة توسيع نطاق وحدة الحراسة. وآمل أن يتناول الاستعراض المشترك المقبل للاتحاد لأفريقي والأمم المتحدة لوضع أسس مقارنة هذه المسألة، من بين أمور أخرى.

إن الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين يعملون معا بشكل وثيق أكثر من أي وقت مضى بغية كفالة الدعم المتسق لإحراز تقدم في الصومال. وستواصل

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الاضطلاع بدور حاسم في العمليات السياسية، لا سيما على الصعيد الإقليمي.

وسيتطلب تحقيق التقدم هذا العام توثيق التعاون والمساءلة بقدر أكبر بين الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين. وأكد مجددا منتدى الشراكة الرفيع المستوى في كوبنهاغن، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أن الميثاق الصومالي لا يزال الإطار الصحيح لتحقيق ذلك الغرض. ولا بد من ترجمة الشراكة والمساءلة المتبادلة إلى إجراءات ملموسة، ويجب أن تشمل جميع المجالات، بما في ذلك تدفقات المعونة، وحقوق الإنسان، وإدارة المالية العامة.

والصوماليون بحاجة إلى رؤية آليات التنسيق والتمويل التي أنشِئت في عام ٢٠١٤ تتحقق بحلول عام ٢٠١٥. ويجب تمويل البرامج الرئيسية القطاعية المتفق عليها وتنفيذها. وأناشد الدول الأعضاء والشركاء الآخرين المساهمة في الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة.

كما يحتاج الصوماليون إلى أن يشهدوا تحسنا في مجالي حقوق الإنسان وحماية المرأة والطفل هذا العام. وأرحب بتصديق الصومال مؤخرا على اتفاقية حقوق الطفل. كما يجب علينا بناء المؤسسات الرئيسية، لا سيما اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويجب أن يكون تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساس لما تقدمه المؤسسات الاتحادية ودون الاتحادية القائمة من خدمات، وأن يصبح جزءا محوريا منها.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا ألا نتقاعس إزاء الحالة الإنسانية. في عام ٢٠١٤ وبفضل الإنذار المبكر واتخاذ إجراءات مبكرة، تمكنا من الحيلولة دون تدهور إحدى أشد الأزمات الإنسانية سوءا واستمرارا في العالم. لكن الصومال لا يزال يترنح على شفا الهاوية. ويجب علينا في عام ٢٠١٥ أن نرى العمل المتضافر من جانب الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين لدفعه بعيدا عن حافة الهاوية. ويعني ذلك استمرار الاستجابة لحالات الطوارئ من أجل إنقاذ الأرواح، وتنفيذ حلول دائمة في الأجل الأطول على السواء.

وشهد عام ٢٠١٤ تقدما هاما في المجالات الرئيسية: الحملة ضد حركة الشباب، وعملية تشكيل الدولة وإنشاء بعض المؤسسات الرئيسية. وكان ذلك التقدم نتيجة للشراكة فيما بين الصوماليين وبين الصوماليين والمجتمع الدولي. ومما يثلج صدري أن الشركاء الدوليين لا يزالون متحدين وملتزمين بإحلال السلم وتحقيق الأمن والتنمية في الصومال.

خلال الأشهر الأربعة الماضية، تميزت عودة الصومال الآمنة بصورة متزايدة إلى المجتمع الدولي سلسلة لم يسبق لها مثيل من الزيارات الرفيعة المستوى، بما في ذلك زيارة الأمين العام، إلى جانب زيارة رئيسي البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية؛ وزيارة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن؛ والأمين العام وممثل جامعة الدول العربية؛ وفي الآونة الأخيرة، الرئيس التركي. وكان اجتماع مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مقديشو في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والذي كان أول اجتماع لمجلس الوزراء منذ عام ١٩٨٥، دلالة كبيرة على الالتزام والثقة. وأرحب بالتوصية بعقد مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مقديشو عام ٢٠١٥. ومن الواضح أن إرساء السلام والأمن في الصومال يشغل المنطقة وأفريقيا والعالم.

بالرغم من كل العقبات على الطريق، ما زلت أرى من الصوماليين الذين ألتقيهم في جميع أرجاء البلد شعورا ملموسا بأن التقدم عاجل وممكن على السواء. لدينا الآن المزيد من العمل للاضطلاع به هذا العام أكثر من العام السابق. ويظل الميثاق الصومالي ورؤية عام ٢٠١٦ الإطارين الصحيحين لعملنا. وسيوفر اجتماع منتدى الشراكة الرفيع المستوى المقرر عقده في أيار/مايو في مقديشو فرصة حاسمة أهمية لتعديل خططنا، عند الاقتضاء، من أجل تحقيق أهدافنا بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

ولكي يحصل الصوماليون على السلام الدائم، يجب عليهم بناء دولة مستدامة وشاملة للجميع. يجب أن تكون العملية السياسية هذا العام أكثر شمولا للجميع مما كانت عليه العام الماضي، على الصعيدين الوطني والإقليمي. إن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق القادة السياسيين الصوماليين في الحكومة وخارجها، في المناطق وفي مقديشو. وأود أن أثني عليهم لاضطلاعهم بالعمل الشاق وتحليهم بالشجاعة اليومية. والأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين ثابتون في التزامنا. وما زلت استلهم تفاني وشجاعة أسرة الأمم المتحدة في الصومال، وأود أن أشكر المجلس على دعمه الثابت.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد كاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد صديقو.

السيد صديقو (تكلم بالإنكليزية): أولا أود، سيدي الرئيس، أن أعتذر على مخاطبة مجلس الأمن عن طريق الفيديو. وكنت أفضل حضور هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن شخصيا، ولكن، كما ذكر للتو زميلي وصديقي العزيز الممثل الخاص للأمين العام السيد نيكولاس كاي، يجري الآن نشاط سياسي بالغ الأهمية، ألا وهو: دستور مجلس الوزراء، مما يستتبع تيسيرا دبلوماسيا وسياسيا آنيا من جانبنا. لذلك اعتقدت والممثل الخاص للأمين العام السيد كاي أنه من الحصافة، بروح شراكتنا وتعاوننا المتناميين، أن هناك حاجة إلى أن يبقى أحدنا في مقديشو لدعم الأشقاء والشقيقات الصوماليين في سعيهم إلى إقرار البرلمان الاتحادي لقائمة مجلس الوزراء المعينين.

وكما يعلم المجلس جيدا، اضطلعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي عام ٢٠١٤ بعمليتين ناجحتين، عملية النسر وعملية المحيط الهندي، الأمر الذي أفضى إلى استعادة ١٦ مدينة من حركة الشباب. وإلى جانب استعادة تلك المدن، وتحرير السكان من طغيان حركة الشباب، فتحت حملاتنا العسكرية المشتركة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي أيضا المجال أمام الأنشطة السياسية خارج مقديشو. وتسير عملية تشكيل الولايات الإقليمية بشكل جيد، كما ذكر السيد كاي للتو. وتجري حاليا عمليات الحوار وجهود المصالحة المحلية في العديد من تلك المناطق التي استعدناها بالرغم من نشوب بعض النزاع العشائري العنيف المتقطع. وبالتالي لا يمكن المغالاة في التشديد على الحاجة إلى دعم القيادة الصومالية السياسية والقيادات التقليدية على الصعيدين الاتحادي والإقليمي، بينما تدخل العملية السياسية مرحلة أكثر حساسية، تشمل عملية وضع الدستور وإجراء الانتخابات.

وفي حين أننا نتوقع أن تستكمل المرحلة التقليدية من العمليات العسكرية ضد حركة الشباب إلى حد كبير بنهاية هذا العام، لا يمكننا إدعاء دحر حركة الشباب بذلك. وكما توقعنا، ستواصل حركة الشباب اللجوء إلى الهجمات غير المتناظرة. وستواصل السعي إلى عرقلة طرق الإمداد الرئيسية، وتصعيد الهجمات في المنطقة دون الإقليمية. إن حركة الشباب اليوم تختلف عن حركة الشباب يوم أمس. ولذلك علينا أن نستجيب وفقا لذلك الواقع الجديد. لا يسعنا ببساطة الاستمرار في الاضطلاع بأعمالنا كالمعتاد. نعم لقد حققنا الكثير، ولكن بوسعنا أن نضطلع بالأفضل وتحقيق أكثر من ذلك.

وفي ذلك الصدد، عقدت أوائل هذا العام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال اجتماعا في معتكف في كمبالا مع حكومة الصومال الاتحادية وشركائنا لإعادة النظر في الطريقة التي نضطلع بها بأعمالنا. وبنهاية الاجتماع في المعتكف، قمنا بتحديد أولويات الإجراءات التالية إضافة إلى الجهود المستمرة للحد من قدرات حركة الشباب: أولا، الحاجة الملحة إلى دعم إعادة بناء الجيش الوطني الصومالي من خلال تنظيم وإدماج القوات المحلية مع

الأخذ في الاعتبار استدامتها؛ ثانيا، الحاجة إلى تعزيز الدعم من أجل الدفاع الفعال ودوائر الأمن في الصومال والتركيز على النهج المركزة على المجتمعات لتحقيق السلامة والأمن بها، بما في ذلك الخفارة المجتمعية؛ ثالثا، الحاجة إلى التركيز على كفالة إمكانية الوصول المستدام إلى المناطق المستعادة عن طريق تأمين طرق الإمداد الرئيسية كأولوية رئيسية؛ ورابعا، ضرورة التأكد من أن جميع العمليات متوافقة تماما مع معايير القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة والواجبة التطبيق، بما يتفق مع سياسة الأمين العام لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

لقد أدركنا أيضا أننا بحاجة إلى إعادة تشكيل البعثة وتمويلها بشكل مناسب لتكون قادرة على تحقيق تلك الأولويات.

وباستخدام خبراتنا التي اكتسبناها حتى الآن في المناطق المستعادة، تمكنا من تحديد الموارد الملحة المطلوبة، بما في ذلك في مجال الهندسة، وقدرات التعاون الطبي والمدني والعسكري. وستقوم وحداتنا العسكرية من خلال استخدام تلك القدرات، بتقديم الدعم للخدمات الاجتماعية الأساسية للسلطات الحكومية المحلية، التي من شأنها تيسير استعادة الحوكمة وأيضا اكتساب تعاطف السكان على حد سواء. وأعتقد أيضا أنه يتعين لجهودنا المتعلقة بالشرطة إشراك المزيد من الشرطة المجتمعية الآن. وهذا أمر بالغ الأهمية، ونحن نسعى إلى دعم الحكومة في تحقيق جدول أعمال رؤية ٢٠١٦ وأهداف بناء السلام وبناء الدولة الواردة في ميثاق الاتفاق الجديد.

وفي هذه المرحلة، ثمة حاجة ملحة للغاية لتسريع تطوير قوات الأمن الصومالية، لكي تواصل بذل جهود تحقيق الاستقرار، وتجنب انتكاس المكاسب التي تحققت حتى الآن. ويتطلب إدماج الميليشيات وبناء الجيش الوطني الصومالي من جديد، تضافر جهود جميع الشركاء وراء عملية يقودها الصوماليون. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مجلس الأمن على دعمه غير المسبوق الذي قدمه إلى الجيش الوطني الصومالي. وأسهم تقديم الدعم غير الفتاك، كما أذن بذلك مجلس الأمن، بشكل كبير في تعزيز الفعالية التشغيلية للجيش الوطني الصومالي.

ولن يتحول التحرر من حركة الشباب في عيون الصوماليين العاديين، إلى سلام، إلا عندما يبدأون في رؤية فوائده. وعلى الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، مضاعفة جهودها لتقديم الخدمات الأساسية للمناطق الخاضعة لسيطرتها. ونحن بحاجة إلى توفير الغذاء والصرف الصحي ومياه الشرب النظيفة. كما أننا بحاجة إلى إعادة تأهيل المرافق الطبية والمؤسسات التعليمية. كما أننا بحاجة أيضا، إلى توفير فرص عمل للشباب الصومالي من أجل النأي بهم عن الصراع، وتحويل طاقاتهم في اتجاه أنشطة أكثر إنتاجية.

ومن الواضح أن نهجنا السياسية أو العسكرية لن تكلل بالنجاح الكامل إلا إذا جرى تعزيزها بخطة إعادة الإعمار والتنمية لدعمها. إن مجتمع الأعمال الصومالي والصوماليون في الشتات مفعمون بالنشاط، ويسهمون بمبلغ مليار دولار أمريكي على الأقل في التحويلات المالية للصومال. لذلك، تعد مشاركتهم ودعمهم أمرين بالغي الأهمية مع توجه الصومال إلى اقتصاد ما بعد الحرب. ولهذا السبب، فإننا ندعم الحكومة لإشراك الصوماليين في الشتات في المساعدة على القيام بالمزيد من الأنشطة الاقتصادية في الصومال، والإسهام في أنشطة الإنعاش المبكر.

اسمحوا لي أن أشكر جميع أصحاب المصلحة وشركاء الصومال، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وفرادى الدول الأعضاء، على دعمهم المستمر لحكومة الصومال الاتحادية، والاتحاد الأفريقي. إنني أود أن أشجع كل واحد منا على الاستمرار في هذه الشراكة لتحقيق السلام والاستقرار

والإنتعاش والتنمية في الصومال. ونحن نواصل العمل بشكل وثيق، سنصبح أكثر فعالية في الميدان. وهذا ما سيعزز في نهاية المطاف أيضا نزاهة المجتمع الدولي كوسيط نزيه في عملية السلام في الصومال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير سيديكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد كولان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبته بالنيابة عن حكومة الصومال الاتحادية.

أشيد بالبيانين اللذين أدلى بهما أمام مجلس الأمن، الممثل الخاص للأمين العام السيد نيكولاس كاي، والسفير سيديكو من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولا تزال الحكومة الاتحادية تقدر دعم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، لتحقيق التقدم السياسي والاستقرار، فضلا عن الدعم الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي يمثل العمود الفقري للصومال في الوقت الراهن .

ولا مفر من حقيقة أن الصومال قد شهد أشهرا حافلة بالأحداث السياسية والأمنية والإنمائية. وقد ركزت التعليقات بشأن الصومال على عدم الاستقرار السياسي والانقسام الحاصل خلال الأشهر القليلة الماضية. ويحدونا الأمل في اقتراب الحالة السياسية بسرعة من الحل. لقد أعلن رئيس الوزراء شارماكي في ٢٧ كانون الثاني/يناير، تشكيل مجلس الوزراء الجديد. وسيجري يوم الاثنين ٩ شباط/فبراير عرض تشكيلته على البرلمان للتصويت عليها.

وفي حين لا يمكن إنكار أن عدم الاستقرار السياسي قد اختبر صبر الجميع محليا ودوليا، سيكون من الخطأ أن نفترض أن ذلك قد عرقل إحراز أي تقدم. لقد جعل تحقيق التقدم أكثر صعوبة، لكنه لم يجعله مستحيلا. في الواقع، وبينما يعد الاستقرار السياسي والوحدة، بطبيعة الحال، أمرين مهمين، إلا أن عدم قدرة المؤسسات الاتحادية هي المشكلة الأكثر إلحاحا التي يواجهها الصومال. والصومال ليس وحده الذي يواجه عدم الاستقرار السياسي، لكن البلدان الأخرى تجتاز التقلبات السياسية، لأن لديها مؤسسات قوية تواصل الاضطلاع بأنشطة الحكومة، رغم أنف السياسيين. وليس لدى الصومال هذا الترف. فإذا تعرضت حالتنا السياسية للخطر، فكذلك مؤسساتنا. وقد وجه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الانتباه إلى هذا، وشجعا مجلس الوزراء الجديد على ممارسة ضبط النفس فيما يخص استبدال موظفي الخدمة المدنية في الوزارات، وبدلا من ذلك الدعوة إلى استمرار كبار موظفي الخدمة المدنية في مناصبهم، إذا كان أداؤهم جيدا، بحيث يستمر عمل الحكومة على قدم وساق.

ورغم الحالة الراهنة، تم إحراز تقدم. حيث جرى النهوض بالإطار القانوني المطلوب لتنفيذ رؤية ٢٠١٦. وأقر مجلس الوزراء قانون اللجنة المستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه وصادق عليه البرلمان. وعين رئيس البرلمان أعضاء اللجنة التنفيذية. وأقر البرلمان قانون لجنة الحدود والنظام الاتحادي، ووقع الرئيس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على مرسوم إنشائها، ومن المزمع مصادقة البرلمان خلال هذه الدورة على تشريعات أخرى، بما في ذلك قانون اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ولجنة حقوق الإنسان وقانون الأحزاب السياسية.

وتستمر عملية النظام الاتحادي من خلال تعاون أفضل مع بونتلاند وإدارة جوبا المؤقتة والاتفاقات التي تم التوصل إليها لإنشاء الإدارات الإقليمية المؤقتة للمنطقتين الجنوبية الغربية والوسطى. واللجان التقنية في المراحل الأولى من التأسيس، والمناقشات جارية لإنشاء الإدارة الإقليمية المؤقتة التي تغطي ما تبقى من المناطق الجنوبية والوسطى للصومال.

ويجري حاليا إنشاء الإدارات على مستوى المقاطعات. وبعد قانون الحكم المحلي، يجري حاليا إنشاء إدارات مؤقتة ودائمة في العديد من المقاطعات، وأنشئت إدارات انتقالية في العديد من المقاطعات المستعادة. إن المكاسب التي تحققت هشة وستحتاج للتوطيد لكي تصبح مستدامة. وينبغي أن يمتد إضفاء الطابع الرسمي على نظام الحكومة إلى الخارج ليشمل الحكومات على المستوى الإقليمي. ويجب أن يشرف المركز على هذه العملية، ولكن يجب أن يستجيب للمطالب المحلية، ويضع في اعتباره السياقات المحلية. ويجب إتاحة الوقت لترسيخ التغيير، وأن تتبع جميع الأطراف المعنية بالتغيير الإجراءات الواجبة.

وتصاحب هذه العمليات المتعلقة بالسياسة والحكم أنشطة المصالحة، التي تتراوح بين الحوارات الاجتماعية والمدنية وأنشطة المصالحة السياسية على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني. وقد بدأت مؤتمرات المصالحة في كيسمايو وبيدوا، وهناك التزام بعقد مؤتمر من هذا القبيل في كل إدارة إقليمية مؤقتة تشكل حديثا. ويستحق التقدم السياسي الذي أحرز فيما يخص التواصل مع المناطق الثناء. ويتوقف تحقيق تقدم فيما يتعلق بأهداف الميثاق الصومالي، على التغلب على التحديات السياسية، مع ما يلزم من الرصد المنتظم والوثيق. وتم الاتفاق خلال منتدى الشراكة الرفيع المستوى الذي عقد في كوبنهاغن على أن يجري استعراض التقدم السياسي في غضون ستة أشهر.

وقد وقع الصومال على اتفاقية حقوق الطفل في شهر كانون الثاني/يناير، مما يجعل الولايات المتحدة وجنوب السودان البلدين الوحيدين في العالم اللذين لم يوقعا عليها. وستعمل الحكومة الاتحادية الآن على صياغة واعتماد سياسات وأنظمة ملائمة للأطفال، وتنفيذ تدابير لاستهداف بقاء الطفل ونموه ومشاركته وحمايته، وتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز إلى لجنة حقوق الطفل.

لا يزال الأمن حاسماً بالنسبة لإحراز تقدم على الصعد السياسة والاجتماعية والاقتصادية. ويظلّ إنشاءُ مؤسسات أمنية صومالية قادرة وتخضع للمساءلة وشاملة للجميع أمراً حيوياً. إن إدماج القوات الأمنية القائمة في هيكل متماسك هو أولوية تسير جنباً إلى جنب مع إحراز تقدم في الشمول السياسي للجميع. وإدماج الجماعات المسلحة المحلية في الجيش الوطني الصومالي وهياكل الأمن الاتحادية والإقليمية جزء بالغ الأهمية من النقاط الفارقة السياسية ويشكل حجر الزاوية لإطار المساءلة المتبادلة بين الحكومة الاتحادية والولايات. وقد أُحرز تقدم في خارطة الطريق للحكومة الاتحادية بشأن إدماج القوات والاتفاق على وضع مذكرة مفاهيمية بصورة عاجلة وخطة مفصلة تبين مبادئ عملية الإدماج.

لقد أنجز الجيش الوطني الصومالي بنجاح، في عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عمليتين هجوميتين مشتركتين واستردّ ٨٠ في المائة من مناطق الصومال الجنوبية والوسطى من حركة الشباب. إن سياسة الحكومة بمنح العفو عن الفارين من جماعات حركة الشباب المتطرفة كانت فعالة جداً، مع وجود سيل مطرد من الجنود العاديين الفارين. وسجلت أيضاً عدة حالات فرار عالية القيمة – القيادي البارز في حركة الشباب الشيخ محمد سعيد محمد ''أتوم''؛ وزكريا أحمد اسماعيل حرسي؛ والقائد حسين دوبي. ونحن نسلم بتعاون مجلس الأمن في رفع هؤلاء الأفراد من قائمة جزاءات الأمم المتحدة.

وقد حدث تقدم في الوفاء بمتطلبات القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤). لقد أحرزت إدارة الأسلحة والذخائر تقدماً بإنشاء إطار مؤسسي محدد للرقابة. ووقعت الحكومة الاتحادية الصومالية أيضاً رسالة بشأن عمليات الاعتراض البحري في امتثال للقرار الأخير لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

ونعرب عن تقديرنا لتشكيل فريق الرصد الجديد التابع للأمم المتحدة ونتطلع إلى إقامة علاقة عمل وطيدة معه

تقوم على الاحترام. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نذكّر المجلس بالتزامنا المشترك بعقد اجتماعين سنوياً لمناقشة التقدم المحرز في الصومال في إطار المبادئ التوجيهية للجنة فيما يتعلق بسير عملها، بهدف تحسين فعالية مشاركة حكومتنا مع فريق الرصد ومجلس الأمن ولجنة الجزاءات. وكان آخر اجتماع من هذا القبيل قد عقد في آب/أغسطس ٢٠١٤ في مقديشو. ولذلك، نحث المجلس على النظر في عقد اجتماع في أقرب وقت في مقديشو.

كان الرئيس واضحاً فيما يخص أن عام ٢٠١٥ يجب أن يكون عام الوفاء بالوعد. إن الصومال عند منعطف هام في ما يخص جهوده المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار. إننا نكسب الحرب ولكننا يجب أن نكسب السلام. وبينما نتطلع إلى العامين القادمين، يجب علينا تنفيذ التشريعات ذات الأولوية بصورة عاجلة، وإنشاء لجان وكفالة المشاورات العامة التي ستمكننا من تحقيق العناصر الثلاثة المترابطة لرؤية عام ٢٠١٦.

تقدّر حكومة الصومال الاتحادية نظر المجلس في المسائل التي أثيرت اليوم. وأنا متاح لأي أسئلة قد تكون لدى المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.